دور القطاع الخاص في معالجة البطالة في العراق للمدة من (2005 – 2020)

م.م. احمد إبراهيم جمعة — الجامعة العراقية /كلية الآداب
رئيس أبحاث اقدم / تحسين محمود مثنى — وزارة التخطيط - دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

تاريخ القبول: 2021/11/22 — تاريخ النشر:2022/7/1

المقدمة :

تعد مشكلة البطالة من المشاكل التي تواجه الاقتصاديات سوآءا كانت نامية ام متقدمة لما لها من اثار على مختلف القطاعات الاقتصادية التي يشملها الاقتصاد , ولما كان أصحاب القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مجتمعين يرون ان هنالك اثار سلبية للبطالة وسعياً منهم لمعرفة هذه الاثار على الاقتصاديات والمجتمعات ، لذلك عملت الدول النامية على تضمين سياساتها الاقتصادية قدراً معينا من الإصلاحات الاقتصادية لما لها من اثار اجتماعية وسياسية . ويرجع السبب الرئيسي لهذه المشاكل عن قصور في جانب الطلب على العمل في استيعاب المعروض من اليد العاملة المتوفرة في البلد واغلبها تكون يد عاملة غير ماهرة او كفؤة , وذلك نتيجة ازدياد اعداد السكان بنسب مضطردة ، وعند توجه الدول النامية نحو تفعيل القطاع الخاص نلاحظ ازدياد نسب البطالة نتيجة تسريح اعداد كبيرة من العاملين في القطاع العام نتيجة تنفيذ برامج الخصخصة في الدول النامية التي تكون اكثر تأثرا من غيرها من الدول ، والتي تحاول تنفيذ اليات الإصلاح الاقتصادي التي هدفها خفض مستوى الاختلالات الداخلية والخارجية واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية (المباشرة وغير المباشرة) وتوفير فرص العمل للشباب بما يتناسب وامكانياتهم وتخفيض عجز الموازنة العامة في الدولة ، ولتطبيق هذه الإجراءات لابد من تشريع القوانين الخاصة بتسهيل عمل القطاع الخاص إضافة دعم القطاع الخاص من خلال وضع اليات وإجراءات لعمل القطاع الخاص ومنح القروض والاعانات التي تحفز القطاع الخاص . وعند دراستنا الموضوع ومحاولتنا إيجاد الأسباب التي تدعو أصحاب القرار الى خصخصة القطاع العام في البلد وجدت رأيين في هذا الصدد راي مع الخصخصة ، فالمدافعون يرون ان تحويل المؤسسات العامة سيزيح عن كاهل الدولة عبء خسائرها وان هذه المؤسسات تفتقر الى الهياكل الارتكازية اللازمة لعملية التنمية وان السلع التي تنتجها هذه المؤسسات تفتقر الى الجودة .

اما المعارضين لعمليات الخصخصة فيرون انها تؤثر على الأهداف الكلية للاقتصاد حيث تؤثر على زيادة الواردات مما يؤدي الى اختلال في ميزان المدفوعات وكذلك فان عمليات الخصخصة تقود الى الاندماج مع النمط الرأسمالي عن طريق برامج التكييف الاقتصادي التي ستفرض من قبل صندوق النقد الدولي وعدم استطاعة البلدان النامية من مكافئة السوق الدولية لاحتكارها التكنلوجيا والتراكم الرأسمالي من قبل الدول المتقدمة ولذلك فان الدولة عند عمليات الخصخصة فأنها تفقد دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع الدعم عن القطاع الصحي والتعليم والخدمات والتي تعد من القطاعات الحيوية في المجتمع مما يؤدي الى تراجع حجم العمالة وتسريح اعداد كبيرة من الايدي العاملة ولذلك سنحاول من خلال بحثنا هذا ان نسلط الضوء على القطاع الخاص في العراق ومستوى البطالة التي حدثت خلال الفترة المقترحة للبحث (2005 – 2020) مع إيجاد حلول ومقترحات تساهم في النهوض بالقطاع الخاص بصورة مؤامة لطبيعة الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث :

في ضل الظروف المتاحة والممكنة للنهوض بالقطاع الخاص ليضطلع بدوره الريادي لقيادة عملية التنمية الاقتصادية والمتمثلة بالهبة الديمغرافية للسكان وتوافر جميع متطلبات إنجاح عملية التنمية من خلال وجود الموارد الأساسية للعملية الإنتاجية فضلاً عن وجود الثروات الطبيعية الهائلة وعدم قدرة القطاع العام على استيعاب المزيد من العمالة ، لذا لابد من تفعيل دور القطاع الخاص في العراق للمساهمة في حل المشاكل الأساسية للاقتصاد العراقي ولعل أهمها (البطالة) .

الفرضية : اذا توافرت البيئة الملائمة للقطاع الخاص يستطيع استيعاب اعداد كبيرة من الخريجين في نشاطاته .

المنهجية : يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي في عرض وتحليل المشكلة استخلاص الحلول المناسبة لها .

الهيكلية : يقسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسية المحور الأول الاطار النظري والمفاهيمي للقطاع الخاص والبطالة ، المحور الثاني تحليل واقع القطاع الخاص والبطالة في العراق (2005- 2020) ، المحور الثالث الجانب العملي وصولا الى اهم الاستنتاجات والتوصيات .

الحدود الزمانية والمكانية :

المكانية : الاقتصاد العراقي

الزمانية : (2005 – 2020)

المحور الأول :

الاطار النظري والمفاهيمي للقطاع الخاص والبطالة

اولاً : مفهوم القطاع الخاص : يعرف بانه القطاع الذي يدار من قبل الافراد ووحدات العمل وتتولى اليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية وتسعى لتحقيق اقصى ربح ممكن . [1]

او انه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة ، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءً على نظام السوق والمنافسة ، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة [2].

كما يعرفه البعض على انه_عبارة عن مجموعة من النشاطات الإنتاجية – السلعية والخدمية ذات الصيغة الفردية او الاسرية او المؤسساتية التي تقوم أساسا على المبادرة الحرة والتدبير الحر ومخاطر السوق . [3]

من التعاريف السابقة يمكن ان نستنتج ان القطاع الخاص يجب ان يتصف بالتالي :

- عدم تدخل الدولة في النشاط الخاص الاقتصادي .
- استخدامه للتكنلوجيا والوسائل المتطورة .
- قطاع مواكب للتغيرات والمستجدات التي تحدث في السوق .
- يختلف عن القطاع العام بميزه المخاطرة في راس المال .
- يسعى القطاع الخاص لتحقيق الأرباح .

مرتكزات القطاع الخاص :

1) إدارة المشروعات الحكومية بعقلية بيروقراطية لا تتناسب وعقيلة إدارة الاعمال التي لا يملكها الا القطاع الخاص .
2) ظهور فلسفة اقتصادية جديدة في الدول الصناعية الغنية تعتمد على اقتصاديات جانب العرض في معالجة الركود المرافق للتضخم وليس على اقتصاديات جانب الطلب كما كان سائدا آنذاك ولإحداث هذا التغيير كان لابد من اطلاق كامل لطاقات القطاع الخاص .
3) تبني المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي البنك الدولي برامج التحول نحو القطاع الخاص وذلك من خلال برامج التكييف الهيكلي التي يوفرها البنك الدولي .
4) ارتكز القطاع الخاص على أساس انها جزء من التحولات الاقتصادية العلمية في ظل سياسات تحرير الأسواق والاندماج الاقتصادي .
5) اجراء إصلاحات تنظيمية للسياسات المالية والنقدية والاستثمارية للدولة .
6) تشجيع المنافسة وفق اقتصاد السوق من اجل توسيع الملكية الخاصة ومن خلاله يمكن التخلص من التخطيط المركزي للدولة .
7) اما بالنسبة لأسواق راس المال فيجب تنميتها وتنشيطها حيث انها لم تكن سائدة في ضل هيمنة من قبل القطاع العام .
8) توجيه الأنظار على نمو القطاع الخاص ودعم المؤسسات الإنتاجية الخاصة به كونه يؤمن عناصر الكفاءة الاقتصادية ومقوماتها .[4]

سمات القطاع الخاص :

1) ابتعاد القطاع الخاص عن الاستثمارات طويلة الاجل خصوصاً في النشاط الإنتاجي (الصناعي والزراعي) وهو ما حال دون بناء قاعدة اقتصادية يمكن الاستناد عليها .

[1] سميرة / حربي سميرة / 2020 / مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية / العدد الرابع / الجزائر / ص 74

[2] كريم ، مسعود / بودخدخ ، بودخدخ \2011 / دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول / ورقة بحثية / الجزائر / ص 3

[3] ليليا / جودي / 2016 / دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضل الانفتاح الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر / رسالة ماجستير / الجزائر / ص 17

[4] الخزرجي / داود سلوم عبد الحسين / الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة للعراق / أطروحة دكتوراه / العراق / 2008

2) عدم وجود سياسة استثمار للمدخرات الفردية للمواطنين واعتماده بالأساس على الاقتراض في التمويل .
3) عدم الاطمئنان للمؤسسات المالية العراقية مما حدا بهم بالاحتفاظ بالجزء الأكبر من الفوائض خارج العراق .
4) يعد القطاع الخاص في العراق قطاعا اتكالياً على الدولة لاستفادته من الإعفاءات الضريبية والكمركية المقدمة له .
5) عدم اشراك القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية الكبيرة واحتكارها من قبل القطاع العام مما همش من عمل القطاع .[5]

اثر المزاحمة : ظهر هذا المصطلح في الادبيات الكنزية وهي الية ابعاد للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي واحلال القطاع العام بديلاً عنه وبافتراض ان هنالك ندرة في التمويل وان الانفاق الحكومي يكون مولاً عن طريق فرض الضرائب او الاقتراض العام مما يساهم في إيجاد التمويل اللازم لها بخلاف القطاع الخاص الذي يعتمد على تراكم رؤوس الأموال لدى المستثمرين إضافة الى عملية الاقتراض من المصارف الحكومية والأهلية التي تعترضها الكثير من البيروقراطية التي تعرقل تمويل تلك القروض ، وتنطلق هذه النظرية من عدة مفاهيم أساسية :

1) ان الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل .
2) ان الأسواق المالية متطورة وذات فعالية في الأداء .
3) ان الحكومة تتبنى سياسة مالية توسعية يقوم البنك المركزي بزيادة معدلات الفائدة من اجل خفض الاستثمار الخاص .
4) يكون العائد من المشروعات الاستهلاكية والاستثمارية بنسبة اقل من المشروعات الرسمالية الخاصة .

وهنالك نوعين من المزاحمة :

1) **المزاحمة الجزئية :** وذلك لان الانخفاض في الاستثمار اقل من الزيادة في الانفاق الحكومي مما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) والذي بدوره سيودي الى زيادة الطلب على النقود مما يساعد على زيادة في سعر الفائدة الامر الذي يترك اثراً سلبيا على الاستثمار .
2) **المزاحمة التامة او الكلية :** هو أي انخفاض في الاستثمار يكون مساوياً للزيادة في الانفاق الحكومي أي ان تغير بسيط في الطلب على النقود سيكون حتماً هنالك تغيير في أسعار الفائدة بصورة كبيرة والتغيير في سعر الفائدة سيكون هنالك تغيير كبير في الاستثمار .[6]

من هنا يمكن الاستدلال على وجود حالة من المزاحمة التامة في الاقتصاد العراقي من حيث قيام القطاع الحكومي بأخذ الدور الريادي في جميع مفاصل الدولة والقيام بالمشاريع الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية وعدم إعطاء القطاع الخاص الدور الحقيقي للقيام بالأعباء المناطة به وعدم السماح بتفعيل القوانين التي تساعد القطاع الخاص على النهوض بمجالاته وبافتراض ان هنالك مشروع جديد يحاول القطاع الخاص القيام به فابسط مقومات المشروع غير موجودة في الاقتصاد وهي الكهرباء وكذلك الطرق والجسور التي تساعد على نقل المواد من والى المشروع وهذه تكلفة إضافية على المشروع لو أقيم .

ثانياً : البطالة :

ماهي البطالة وما هو مفهومها وما انواعها وكيف نصنف العاطلين عن العمل ، حيث تعتبر البطالة من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الدول سواءً النامية منها او المتقدمة كل حسب امكانياته ، هنالك أنواع عديدة من البطالة سنتطرق اليها لاحقاً ضمن بحثنا هذا ولكن الأهم من ذلك كيف نعرف ان الشخص المعني هو في حالة بطالة فممكن ان يكون العاطل عن العمل قادراً على العمل ولكن لا يستطيع ذلك كالطلاب مثلاً او انه غير مشمول بذلك كالأطفال مثلاً او انه لديه عمل فعلاً ولكنه غير راضٍ تماماً عن عمله فيبحث عن عمل ثاني او ان الراتب الذي يتسلمه غير كافي فيبحث عن عمل إضافي خارج أوقات الدوام الرسمية كل هذه الصفات تنطبق على العاطل على العمل ولذلك سنحاول تسليط الضوء على البطالة ونعرفها ومن ثم كيفية حساب معدل البطالة إضافة الى أنواع البطالة من اجل وضع تصور لمعرفة ماهية البطالة واثارها الاقتصادية على الدولة .

ولذلك يمكن نعرف البطالة كما يأتي :

[5] الموسوي ، عبد الرزاق / حنان عبد الخضر هاشم ، أسامة نزار جبار / القطاع الخاص في العراق الواقع وسبل النهوض به / مجلة الكلية الإسلامية الجامعة / العدد 58 / الجزء الأول
[6] مسعود / عطا الله بن / اثر مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر / مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية / جامعة الوادي / العدد السابع / المجلد الثاني / ص 26

البطالة : على انها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما الراغبة والقادرة على العمل . [7]

او انها كما عرفتها منظمة العمل الدولية : ((كل قادر على العمل ، وراغب فيه ويبحث عنه , ويقبله عند مستوى الاجر السائد ، ولكن دون جدوى)) . [8]

اما الاقتصاديون فيعتبرون العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولا يستطيعون ان يجدوا أي فرصه عمل تتناسب مع طبيعة مؤهلاتهم العلمية وحتى الخبرة العلمية [9] .

مما سبق من تعاريف للبطالة حاولنا ان نسلط الضوء عليها ، نستنتج ان هنالك العديد من الفئات ممكن ان تكون عاطلة عن العمل في وقت ما لذلك يجب ان نعرف كيفية قياس البطالة او معدل البطالة ويمكن ان نستعين بالمعادلة الاتية :

$$\text{معدل البطالة} : \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

والقوة العاملة هم الأشخاص القادرين على العمل بين الاعمار (18 – 63) مستبعدين الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة منهم و كبار السن وغيرهم من الفئات خارج هذا التصنيف ، على هذا الأساس ممكن ان يكون هنالك شرطان رئيسيان لمعرفة العاطل عن العمل وهي ان يكون قادراً على العمل ، والشرط الثاني ان يبحث عن فرصة العمل .

ولما كانت كتلة البطالة تختلف من حيث العمر والعرق والجنس وكذلك من حيث المدة التي ستعانيها فئات البطالة لذلك يمكن ان نعدد أنواع من البطالة والتي يمكن ان نوجزها بالاتي :

أنواع البطالة

1) **البطالة القسرية Forced Unemployment** : وهي ان هنالك جزء من قوة عمل لديها القدرة على العمل وترضى بالأجور السائدة في السوق ولكنها غير قادرة على إيجاد فرصة للعمل وهي من اخطر أنواع البطالة التي تستدعي من الحكومة التدخل من اجل إيجاد حلول لها .
2) **البطالة الدورية Cyclical Unemployment:** تحدث البطالة الدورية في حالة الازمات الاقتصادية التي يمر عليها الاقتصاد القومي ، وذلك لان النشاط الاقتصادي لا يمر بوتيرة واحدة عبر الزمن بل يكون متقلباً بين الركود و التضخم الاقتصادي الى غيرها من المراحل والتي تسمى بالدورة الاقتصادية ففي حالة الركود نلاحظ زيادة البطالة وفي حالة الرواج والازدهار الاقتصادي قد يختفي هذا النوع من البطالة .
3) **البطالة الموسمية Seasonal unemployment :** تتصف بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية كالزراعة وبعض الأنشطة الاقتصادية كالتدفئة والتبريد حيث يزدهر الطلب على العمل في موسمها ويقل الطلب عليها بقية الموسم مما يؤدي الى وجود بطالة في المختصين بهذه المهن ، ويمكن معالجة البطالة لدى هذه الفئة عن طريق اتجاههم نحو تعلم مهنة إضافية تساعدهم خلال توقف الموسم الإنتاجي لوظيفتهم الرئيسية .
4) **البطالة المقنعة Unemployment disguised :** يعرف هذا النوع من البطالة بانه التحاق اعداد من العاملين في الخطوط الإنتاجية رغم ان مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر ، وتلجأ الدول ذات نسبة السكان المرتفعة الى استيعاب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل من اجل معالجة ظاهرة البطالة وذلك لتقليل تأثيراتها الاجتماعية والسياسية على البلد على الرغم من ان سحب هذه الاعداد الفائضة لا يؤثر على العملية الإنتاجية ، وبذلك يتولد لدينا بطالة مقنعة فائضة عن الحاجة ضمن العملية الإنتاجية
5) **البطالة الهيكلية Structural unemployment :** ينشأ هذا النوع من البطالة عند تحول الاقتصاد القومي من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي مما يؤدي الى فيض في الايدي العاملة غير المدربة وذلك لصعوبة تدريب الفلاح على ماكنة صناعية حديثة [10]

[7] العيساوي ، الوادي / كاظم جاسم علي ، محمود حسين / 2000 / الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي) / الطبعة الأولى / الأردن / عمان .
[8] الحجار / رزق / دكتور بسام الحجار ، الدكتور عبد الله رزق / 2010 / الاقتصاد الكلي / الطبعة الأولى / لبنان / بيروت .
[9] عريقات االاستاذ الدكتور حربي محمد موسى عريقات / 2006 / مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) / الطبعة الأولى / الأردن / عمان .

6) **البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment:** يقصد بها هو ذلك التعطيل الذي يصيب جزء من قوة العمل وتحدث هذه البطالة نتيجة تغيير مهنة العامل او الانتقال من منطقة الى أخرى او نتيجة التقدم التكنلوجي الذي يحدث في الأدوات الصناعية وعدم إمكانية العامل مواكبة هذا التطور . [11]

الاثار الاقتصادية للبطالة :

1) تهميش جزء مهم من قوة العمل من خلال وضعها خارج العملية الاقتصادية والتي يمكن استخدامها في عملية التنمية والتطوير الاقتصادي .
2) تدهور في مستوى معيشة الفرد وتفاقم ظاهرة الفقر .
3) تودي الى هجرة الطبقات المثقفة خارج البلد للبحث عن فرص عمل .
4) نمو الجرائم المنظمة والتطرف والعنف داخل المجتمع نتيجة ارتفاع البطالة بين فئة الشباب .[12]

المحور الثاني : تحليل واقع البطالة والقطاع الخاص في العراق للمدة (2005 – 2020) :

ان مشكلة البطالة من المشاكل الخطيرة على الاقتصاديات النامية لما لها من تأثير سلبي على اقتصاداتها اذ ان ارتفاع البطالة يعود الى انخفاض الناتج القومي وضياع مواردها ، وهي تختلف اختلافاً جذرياً عن اقتصاديات الدول المتقدمة التي تعاني من نسب مقبولة من البطالة والتي لا تتجاوز الـ (5%) والتي تعد من الأمور الطبيعية في تلك البلدان غير ان العراق ومن خلال الجدول المعد لاحقاً قد تجاوز النسب المقبولة للبطالة حيث نرى انه في سنة 2005 وصلت نسبة البطالة الى (17,79%) وهي نسبة عالية جداً اذا ما قورنت بالنسبة المسموحة بها ، ورغم جهود الحكومة في خفض نسب البطالة العالية وفق ما تضمنته الموازنات لوحظ استمرار الارتفاع نتيجة استشراء الفساد في مفاصل الدولة وعدم جدية الأجهزة الرقابية في محاربة الفساد وانشغال الحكومة بالجانب الأمني نتيجة الاحداث الأمنية المتكررة ، كما ان عدم تفعيل المنشآت الاقتصادية العاملة في مفاصل الدولة التي تساهم في توليد لفرص العمل ضمن شريحة الشباب العاطل عن العمل ، إضافة الى ضعف مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص عمل اذ لم يتمكن سوق العمل من استيعاب وفرة الايدي العاملة مضاف الى ذلك كله شروط صندوق النقد الدولي كل هذه العوامل أدت الى زيادة البطالة بشكل كبير وبصورة تصاعدية وكما مبين في الجدول ادناه

معدل البطالة في المجتمع العراقي وسعر النفط وعدد السكان كما مبين في الجدول ادناه :

السنة	معدل البطالة	عدد سكان العراق (بالمليون)	متوسط سعر النفط بالدولار	السنة	معدل البطالة	عدد سكان العراق (بالمليون)	متوسط سعر النفط بالدولار
2005	%17,97	27,963	53,5	2013	%12,1	35,096	105
2006	%17,5	28,810	55,6	2014	%10,60	35,213	96,29
2007	%11,7	29,682	62,67	2015	%13,15	36,005	49,49
2008	%15,34	31,664	88,8	2016	%10,8	36,169	40,76
2009	%14	31,895	58,96	2017	%13,8	37,140	52,43
2010	%12	32,490	75,61	2018	%13,59	38,124	69,78
2011	%11	33,338	107,46	2019	%13,65	39,128	64,04
2012	%11,9	34,208	109,45	2020	*13.62	*38.626	41,47

[10] العيساوي , الوادي / كاظم جاسم علي , محمود حسين / مرجع سابق / ص 131 .
[11] الجنابي ، ياس / هيثم عبد القادر ، أسماء خضير / واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها / مجلة كلية التراث الجامعة / العدد الثامن / ص 53
[12] حمزة , حسن , محسن / عبد المهدي رحيم , ميري حسن , عقيل علوان / الموازنة الفدرالية ودورها في الحد من البطالة دراسة تحليلية للمدة (2005 – 2018) / بحث / 2020 / ص 250

جدول رقم (1)تم اعداد الجدول من قبل الباحثين بالاستناد الى :

- وزارة التخطيط / إحصائيات الوزارة للفقر والبطالة لسنوات مختلفة .
- موقع صندوق النقد الدولي .
- https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm موقع منظمة اوبك الرسمي .
- *القيم من تقدير الباحثان بسبب عدم توفر البيانات بالاستناد الى طريقة المتوسط الحسابي .

نلاحظ مما سبق ان نسبة البطالة كانت في سنة 2005 هي (17,97%) من نسبة السكان وهذا نتيجة تغيير النظام الحاكم آنذاك في الفترة التي تلت احداث عام 2003 ومحاولة تغيير النظام الاقتصادي من النظام الشمولي المعتمد على الأفكار الاشتراكية وتدخل الدولة في كل مفاصل الحياة الاقتصادية الى نظام السوق وما تبعه من محاولة خصخصة القطاعات الإنتاجية الخاسرة في الدولة ولكن نلاحظ ان الدولة ضلت متمسكة بالتدخل بالسوق ومحاولة إيجاد فرص عمل للشباب العاطل عن العمل عن طريق كسب الشباب الى القوات المسلحة وفتح باب التعينات في دوائر الدولة الأخرى فنلاحظ هنا انخفاض ملحوظ في نسبة البطالة من عام 2007 صعوداً الى عام 2014 حيث وصلت الى اقل نسبة ممكنة وهي (10,60%) بالاعتماد على ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت متوسط أسعارها 100 دولار للبرميل الواحد مما ساعد في تمويل الموازنة العامة للدولة وتغطية النفقات دون اتخاذ خطوات ملموسة في عملية خصخصة شركات الدولة الخاسرة .

وعند سنة 2015 وما تلتها من السنوات اللاحقة نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة نتيجة احداث 2014 ودخول داعش الإرهابي الى العراق واحتلاله العديد من المدن العراقية ونزوح العديد من العوائل وفقدانهم لوظائفهم خلال تلك الفترة مما سبب تزايد في اعداد العاطلين عن العمل إضافة الى الازدياد السكاني في العراق حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ازدياد في عدد السكان من سنة 2005 وهي السنة التي اعتمدها الباحثان في انشاء السلسة الزمنية حيث وصل عدد السكان الى ما يقارب من (28) مليون نسمة وهي في ازدياد مستمر في السنوات اللاحقة حيث نجد انه في سنة 2015 وصل عدد السكان الى (36) مليون نسمة مما شكل ضغطا كبيرا على الموازنة كون اغلب فئة الشباب يبحثون عن فرص عمل في القطاع الحكومي وليس الخاص نتيجة ضعف القوانين الخاصة وعدم تشغيل المصانع والمعامل التي تساهم في جذب الايدي العاملة اليها واقتصار القطاع الخاص على المحلات التجارية (المولات) والمطاعم وغيرها من المجالات الضيقة للقطاع الخاص التي لا تتوفر فيها الشروط المناسبة من اجل تقليل نسبة البطالة المتزايدة في المجتمع ومن ثم انخفاض أسعار النفط التي وصلت الى حدود 49 دولار للبرميل الواحد تقريباً في سنة 2015 مما اثر في تمويل الموازنة العامة للبلد واضطرار الحكومة الى الاقتراض الخارجي ضمن شروط من أهمها إيقاف التعينات في دوائر الدولة خلال تلك الفترة مما سبب ازديادا ملحوظا في معدل البطالة حيث وصلت في سنة 2017 الى (13,8%) ومن ثم انخفضت النسبة الى حوالى (13,5%) للعاميين التاليين مدعومة بارتفاع متوسط أسعار النفط في تلك السنتان حيث نجد ان المتوسط وصل الى حوالى 70 دولاراً للبرميل في العام 2019 . اما في عام 2020 فقد بلغت البطالة حوالي (13.62%) وهذا ناجم عن عدم قدرة القطاع العام على معالجة هذه الازمة، فضلاً عن غياب الدور الحقيقي للقطاع الخاص والمتمثل بالاستثمارات التي من شانها خلق فرص عمل تسهم في استيعاب هذه الشريحة من المجتمع.

الناتج المحلي الإجمالي :

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالدولار (بالمليون)	الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي (بالمليون)	السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالدولار (بالمليون)	الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي (بالمليون)
2005	49,921	73533598.6	2013	234,638	273587529.2
2006	65,159	95587954.8	2014	228,416	266332655.1
2007	88,038	111455813.4	2015	166,821	194680971.8

2008	130,204	157026061.6	2016	166,603	196924141.7
2009	111,661	130643200.4	2017	187,217	221665709.5
2010	138,517	162064565.5	2018	227,511	268918874.0
2011	185,750	217327107.4	2019	235,100	277884900
2012	218,032	254225490.7	2020	166.756	198774300

جدول رقم (2)تم اعداد الجدول من قبل الباحثين بالاستناد الى :

- بيانات البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة .
- وزارة التخطيط / إحصائيات الوزارة (لسنوات مختلفة) .

نلاحظ في الجدول رقم (2) ارتفاعاً بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى (95587954.8) مليار دينار في عام (2006) بعد ان كان (73533598.6) مليار دينار ويعود ذلك الى التحسن الملحوظ لأسعار النفط العالمية ، ومن ثم انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي في عام (2014) الى (**266332655.1**) مليار دينار وليستمر بالانخفاض ليصل الى (**196924141.7**) مليار دينار في عام (2016) وذلك بسبب الازمة المزدوجة التي شهدها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بانخفاض اسعر النفط العالمية والعمليات العسكرية ضد المجاميع الإرهابية وشهد الناتج المحلي الإجمالي بعد ذلك تحسن نسبي اذ بلغ (**221665709.5**) (**268918874.0**) (**277884900**) مليار دينار للأعوام (2017 ، 2018 ، 2019) على التوالي ليعاود الانخفاض في عام (2020) اذ بلغ (**198774300**) مليار دينار وذلك بسبب جائحة كورنا وعمليات الاغلاق التام التي شهدها العالم .

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام	اجمالي تكوين راس المال الثابت(للقطاع العام) بالأسعار الجارية (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص	اجمالي تكوين راس المال الثابت(للقطاع الخاص) بالأسعار الجارية (مليون دينار)
2005	46413352.1	9743477,1	242162207.8	438885,1
2006	67512614,4	16013395,4	28554546.2	897759,2
2007	77403626,2	6861039,9	34557604.0	669364,6
2008	116159400	22455103,1	42284184.4	785436
2009	87254981.6	12083560	44377228.4	1387682
2010	106406600.3	24173486,2	56698138.9	2079290,5
2011	151942734.3	25723084,7	66675100.5	2511907,9
2012	172053475.8	33274363,5	83673592.7	4865507,5
2013	179236373.8	45086546,2	95509501.2	9950129,9
2014	170412373.3	41889615,5	96850414.5	13947787,4
2015	114077788,6	33838563,9	82125224.7	16812008,8
2016	114328171,7	17389582,8	91401360.7	11313626,4
2017	137919843,3	17503541,3	84446197.7	14826734,4
2018	172819472,1	18914938,6	86716479.7	13029633
2019	44190611,3	/	85215727.5	/
2020	/	/	/	/

جدول رقم (3)تم اعداد الجدول من قبل الباحثين بالاستناد الى:

وزارة التخطيط / إحصائيات الوزارة (لسنوات مختلفة) .

(/) عدم توفر البيانات.

نلاحظ من الجدول رقم (3) في العام (2006) زاد لدينا الناتج المحلي الإجمالي للقطاع خاص بلغت (**28554546.2**) مليون دينار عراقي وهي بانخفاض ملحوظ عن السنة السابقة وهذا عائد بالدرجة الأساس الى العمليات الإرهابية التي حدثت في تلك الفترة مما أدى الى عزوف من قبل المستثمرين عن الاستثمار ومن ثم هنالك زيادة بصورة تصاعدية حتى بلغت في سنة (2014) (96850414,5) مليون دينار عراقي نتيجة الدعم الحكومي المقدم للقطاع الخاص ومحاولة دعمه عن طريق خفض الضرائب مع حزمة معونات مباشرة وغير مباشرة من اجل النهوض بالقطاع الخاص وحيث نرى استقرار ملحوظ خلال الفترة التي تلت عام (2014) رغم الظروف القاهرة التي أحاطت بالبلاد والهجمة الإرهابية الغاشمة والعمليات العسكرية التي تلته حتى نهاية العام (2019) حيث بلغت (85215727,5) .

المحور الثالث :

الجانب العملي :

اولاً : توصيف الانموذج :

GDP = a + b1ppol + b2unpl + u

حيث ان **a** هو الحد الثابت

b1 هو الميل الحدي لعدد السكان

ppo هو عدد السكان

b2 هو الميل الحدي للبطالة

unpl هو معدل البطالة

u هو المتغير العشوائي

أي ان الانموذج يكون بالشكل الاتي :

GDP=0.7533 +0.0113 +0.0043

Dependent Variable: GDP

Method: ARDL

Date: 06/16/21 Time: 12:04

Sample (adjusted): 2007 2020

Included observations: 14 after adjustments

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): POPL UNPL

Fixed regressors: C

Number of models evalulated: 18

Selected Model: ARDL(2, 2, 1)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0523	2.413834	0.233308	0.563166	GDP(-1)

0.1216	-1.802091	0.243802	-0.439353	GDP(-2)
0.0113	3.606749	16191282	58397892	POPL
0.3467	-1.020956	19320430	-19725304	POPL(-1)
0.2352	-1.319071	17827077	-23515185	POPL(-2)
0.0043	-4.450329	5061534.	-22525494	UNPL
0.2207	-1.366674	4395313.	-6006959.	UNPL(-1)
0.7533	-0.329015	1.14E+08	-37383674	C

2.09E+08	Mean dependent var	0.941204	R-squared
54829264	S.D. dependent var	0.872608	Adjusted R-squared
36.71242	Akaike info criterion	19569644	S.E. of regression
37.07759	Schwarz criterion	2.30E+15	Sum squared resid
36.67861	Hannan-Quinn criter.	-248.9869	Log likelihood
2.388474	Durbin-Watson stat	13.72107	F-statistic
		0.002622	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ثانياً : اختبار الأنموذج

	الفرق الاول			المستوى		
المتغيرات	بـدون حـد ثابـت واتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بـدون حـد ثابـت واتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت
Gdp	0.0230	0.0042	0.2143	0.7183	0.8346	0.2737
Popl	0.0617	0.0296	0.0171	0.9999	0.4667	0.4018
Unpl	0.0000	0.0269	0.0003	0.2375	0.1812	0.0328

جدول رقم (4)يبين اختبار جذر الوحدة وفق صيغة ديكي – فيلير الموسع (ADF)

نستنتج من خلال اختبار جذر الوحدة (**Unite root Test**) وفقا لاختباري ديكي فيلير الموسع (**Dickey-Fuller test statistic**) ، ان المتغير (**gdp**) مستقر عند الفرق الأول .

وان المتغير (**popl**) مستقر عند الفرق الاول. والمتغير (**unpl**) مستقر عند الفرق الأول .

الفرق الاول	المستوى

المتغيرات	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
gdp	0.0230	0.9019	0.6941	0.3536	0.7518	0.0262
popl	0.0063	0.7864	0.9999	0.0201	0.0035	0.0617
unpl	0.0227	0.1860	0.2352	0.0002	0.0001	0.0000

جدول رقم (5)يبين اختبار جذر الوحدة وفق لاختبار فيلبس - بيرون (Phillips-Perron test)

نستنتج من خلال اختبار جذر الوحدة وفق صيغة فيلبس - بيرون (Phillips-Perron test) ان المتغير **(gdp)** مستقر عند الفرق الاول .

وان المتغير التالية (**popl**) مستقر عند الفرق الاول. والمتغير **(unpl)** مستقر بالفرق الأول .

ثالثا : التحليل الاقتصادي والاحصائي والقياسي للأنموذج

1- التحليل الاقتصادي للأنموذج المقدر:

يبين الانموذج المقدر بأن الحد الثابت **(C)** موجب المعلمة وهذا يعني انه لو كانت المتغيرات الاخرى تساوي صفر فأن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تساوي (**0.0523**)، وجاءت معلمة عدد السكان **(POPL)** موجبة ، اي بمعنى وجود علاقة طردية ما بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان بمعنى انه لو ارتفع عدد السكان بمقدار وحدة واحدة فأن الناتج سيزداد بمقدار (**0.0113**)، وجاءت معلمة البطالة **(UNPL)** موجبة، بمعنى وجود علاقة طردية ما بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي بمعنى اذا ارتفعت البطالة بمقدار وحدة واحدة فأن الناتج المحلي الاجمالي سيرتفع ترتفع بمقدار (**0.0043**) ، وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية الا ان الصفة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماده على مورد النفط الخام كمصدر أساسي لتمويل الموازنة ، فضلاً عن ذلك ان القطاع النفطي يتصف بكونه كثيف راس المال ، لذلك فانه غير قادر عن امتصاص اعداد العاطلين عن العمل المتزايدة في البلاد .

2- التحليل الاحصائي للأنموذج: بلغت قيمة (**R**) ما نسبته % 87 ، بمعنى ان المتغيرات المستقلة قد فسرت ما نسبته % 87 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي 13% يعود الى اسباب لم يأخذها النموذج بالحسبان.

- بينت قيمة (**F**) والبالغة (**0.002622**) ككل، وهذا يعني ان النموذج صالح للتقدير وللتنبؤ.

3- التحليل القياسي : بلغت قيمة اختبار دارين واتسن (**D.W**) (**2.38**) وهو ضمن الحدود المقبولة

4- اختبار الانموذج:

تم اجراء اختبارات مشاكل النموذج وتبين التالي

أ- ان قيمة اختبار معدل التوزيع الطبيعي جاءت (**0.758**) وهذا يعني قبول فرضية العدم، التي تنص على عدم وجود مشكلة معدل التوزيع الطبيعي ورفض الفرضية البديلة، التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

ب- ان قيمة اختبار عدم ثبات تجانس التباين بلغت(**0.506**) وهذا يعني قبول فرضية العدم، عند عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود ثبات تجانس التباين.

ت- اختبار الارتباط الذاتي: ان قيمة الارتباط الذاتي قد بلغت (**0.272**) وهذا يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

5- الاستقرارية : بما انه الخط الأزرق محصور ما بين الحدود العليا والدنيا والمثلين بالخط الأحمر عند مستوى معنوية 5% فهذا يعني ان الانموذج مستقر صيغة (ACRH) .

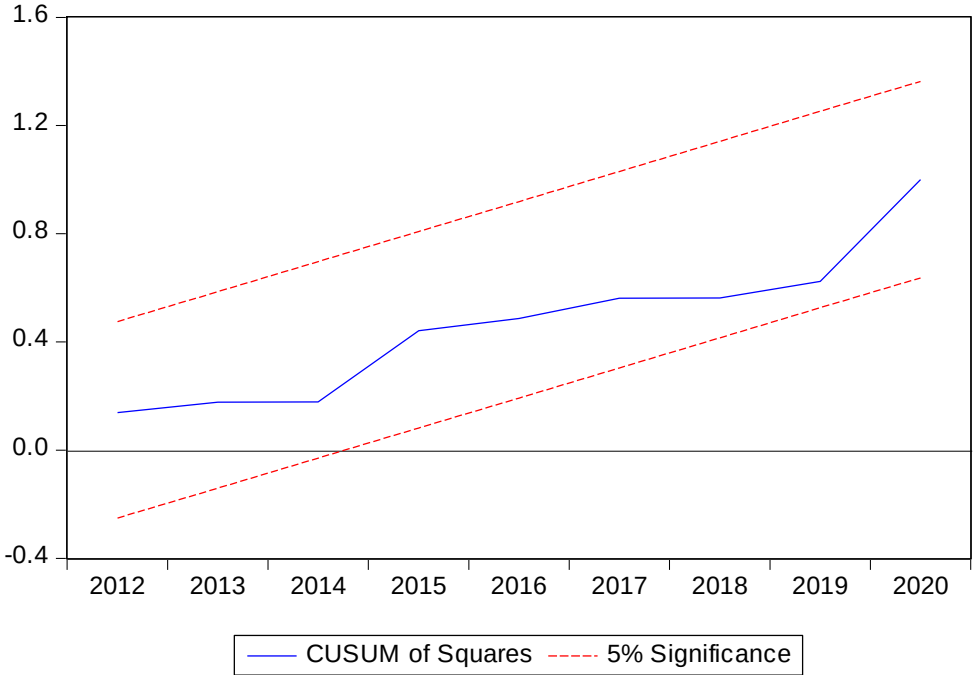

الاستنتاجات : يمكن ان نلخص المشاكل التي طرحت في بحثنا هذا بالنقاط التالية :

1) عدم إمكانية القطاع العام من استيعاب كمية الخريجين وغير الخرجين ضمن مؤسساته المختلفة .
2) ان نفقات الحكومة الاتحادية معتمدة بشكل أساس على الجانب النفطي (اقتصاد ريعي) مما ساهم في تذبذب في اكمال المشاريع وعدم افتتاح مشاريع جديدة تساهم في خفض نسب البطالة التي تنخفض عن 10 % طيلة المدة الزمنية للبحث.
3) ازدياد اعداد السكان بصورة كبيرة مما ساهم في ازدياد البطالة بنسب كبيرة جداً .
4) عدم مساهمة القطاع الخاص بكافة مفاصله في العملية الإنتاجية .
5) مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في اغلب القطاعات وعدم إعطاء الفرصة الكاملة له .

التوصيات :

1) بناء قاعدة بيانات كاملة عن اعداد الخريجين والايدي العاملة والفرص المتاحة امامهم مع اجراء تعداد سكاني من اجل الوقوف على الواقع الخدمي والصحي والاجتماعي والتعليمي وغيرها ومحاولة معالجة الاختلالات التي حدثت طيلة السنوات السابقة .
2) إعادة بناء الهيكل المؤسسي للقطاع الخاص في الجوانب التشريعية والتحفيزية والاجرائية .
3) العمل على توفير مصادر تمويل إضافية للموازنة العامة للدولة وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي بسبب تذبذب أسعاره العالمية .
4) تسهيل الشراكات مع القطاع الخاص واعادة هيكلية الشركات العامة وخصوصا الخاسرة منها .
5) خلق فرص عمل جديدة للأيدي العاملة عن طريق زيادة الدورات التدريبية وموائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل .
6) منح قروض ميسرة للخريجين من اجل انشاء مشاريع صغيرة او متوسطة لاسيما خريجي كليات الزراعة

المصادر والمراجع :

الكتب :

1) الحجار / رزق / دكتور بسام الحجار ، الدكتور عبد الله رزق / 2010 / الاقتصاد الكلي / الطبعة الأولى / لبنان / بيروت .
2) العيساوي ، الوادي / كاظم جاسم علي ، محمود حسين / 2000 / الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي) / الطبعة الأولى / الأردن / عمان .

3) عريقات / الاستاذ الدكتور حربي محمد موسى عريقات / 2006 / مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) / الطبعة الأولى / الأردن / عمان .

البحوث والمجلات العلمية :

- الجنابي ، ياس / هيثم عبد القادر ، أسماء خضير / واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها / مجلة كلية التراث الجامعة / العدد الثامن .
- الموسوي ، عبد الرزاق / حنان عبد الخضر هاشم ، أسامة نزار جبار \القطاع الخاص في العراق الواقع وسبل النهوض به / مجلة الكلية الإسلامية الجامعة / العدد 58 / الجزء الأول .
- حمزة , حسن , محسن / عبد المهدي رحيم , ميري حسن , عقيل علوان / الموازنة الفدرالية ودورها في الحد من البطالة دراسة تحليلية للمدة (2005 – 2018) / بحث / 2020 .
- سميرة / حربي سميرة / 2020 / مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية / العدد الرابع / الجزائر .
- كريم ، مسعود / بودخدخ \2011 / دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول / ورقة بحثية / الجزائر .
- مسعود / عطا الله بن / اثر مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر / مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية / جامعة الوادي / العدد السابع / المجلد الثاني .

اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير :

- الخزرجي / داود سلوم عبد الحسين / الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة للعراق / أطروحة دكتوراه / العراق / 2008 .
- ليليا / جودي / 2016 / دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضل الانفتاح الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر / رسالة ماجستير / الجزائر .